

تحولات فكرية وثقافية في المجتمعات العربية (حالة الجزائر)

د. دريدش حلمي

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ قسم العلوم الاجتماعية/ جامعة البليدة 2/ الجزائر

Intellectual and cultural transformations in Arab societies (Algeria)

Dr. Dridish Helmy

Faculty of Humanities and Social Sciences\ Department of Social Sciences\

Al-Balida University 2\ Algeria

hilmi.drideche@hotmail.fr

Abstract:

The society around us knows intellectual and cultural transformations and continuous changes ,interests ,feelings ,customs and social relationships positively and negatively. So, the organization which remains the same without taking into account the intellectual and cultural transformations that occur around it, will be doomed to demise. And if that organization does not comply with the society and the environment in which it is located so, they will refuse its products which will develop to the rejection of the organization itself ,this means its end. The organization adopts to this change through the practice of the organization development.

Keywords: transformations, thought, culture, Arab societies, Algeria.

المخلص:

يعرف المجتمع من حولنا تحولا تفكيرية وثقافية وتغير مستمر في العادات والتقاليد والاهتمامات والمشاعر والعلاقات الاجتماعية إيجابا وسلبا، فالمنظمة التي تبقى على حالها دون الأخذ بالحسبان التحولات الفكرية والثقافية التي تحدث من حولها سيكون مصيرها الزوال. فان لم تمتثل المنظمة إلى المجتمع والبيئة المتواجدة فيها فسيكون مآلها رفض منتجاتها، وسيطور الأمر إلى رفض المنظمة ذاتها ما يعني نهايتها. تتكيف المنظمة مع هذا التغيير من خلال ممارسة التطوير التنظيمي.

الكلمات المفتاحية: تحولات، فكر، ثقافة، المجتمعات العربية، الجزائر.

مقدمة

أضفت التحولات في المجال التكنولوجي والاقتصادي والديمقراطي ونوعا ما السياسي في البلدان العربية لاسيما الجزائر إلى تغيرات في تركيبة المجتمع، أين تغيرت العادات والتقاليد وطريقة التفكير حتى القيم لم تسلم من هذا التغيير ما يحتم على المنظمات الفاعلة في المجتمع الحكومية منها والخاصة أنتعرتف أولا بالتغير الحاصل من حولها، ثم العمل على فهم هذا التغيير من اجل التأقلم مع واقعها، وإلا فقد تتجاوزها الأحداث وتصير غريبة عن بيئتها.

يعد خروج المرأة للعمل بهذا الكم وزيادة طموحات العمال المادية والمعنوية وتشبيب السلك الإداري الحكومي وما يميز هؤلاء الشباب هو التطلع إلى مكاسب كبيرة وسريعة أكبر من مساهمتهم في الحياة المهنية والعامة، بالإضافة إلى انتشار البطالة، انتشار العنف، تسبب أنظمة التعليم بمراحلها، تراجع القيم الاجتماعية، تفكك الروابط الاجتماعية، تراجع ترتيب الفنون في أذهان العامة، عدم وجود وقت يمنح الآباء لأبنائهم، اهتمام متزايد بالحوافز المادية والمعنوية، انتشار الأمراض، صراع بين الحضارات والأديان. تحتاج هذه التحولات العميقة والمتواصلة في البيئة الاجتماعية إلى تكيف المنظمات من خلال تطوير أنظمتها لتتماشى مع بيئتها.

يمكن عرض بعض ملامح التغيير الايجابي والسلبى في بنية مجتمعا والتي على مختلف المؤسسات الفاعلة أن تأخذها

بعين الجد:**1- خروج المرأة للعمل:**

كانت المرأة في أوروبا وإلى أواسط القرن العشرين غير مرغوب فيها في سوق العمل أين رواسب التفكير اللاهوتي الكنسي الذي يحتقر المرأة ويعتبرها أداة، مهيمنة على الفكر الأوربي ومازال لم يحى من الأذهان بعد، وما المعارضة الشرسة التي

تعرضت لها العاملة الكيميائية المتألقة "ماري كوري" (البولندية الأصل) عندما التحقت بسلك التدريس بجامعة السوربون الفرنسية لا دليل قاطع على نظرة الرجل للمرأة داخل سوق العمل.

استمرت نظرة المجتمع الرجولي الأوروبحول مكانة المرأة في المجتمع إلى بداية الحرب العالمية الثانية أين بدأت المرأة تخترق سوق العمل لتغطي الفراغ الكبير الذي تركه الرجال الذين التحقوا بجبهات القتال. زادت الأزمة الاقتصادية التي شملت القارة الأوربية وما نتج عنها من ارتفاع في تكلفة المعيشة وانتشار البطالة فرص ولوج المرأة إلى العمل خارج البيت.

عملت الرعاية الصحية في الجزائر والاستثمار في تعليم الإناث بالإضافة إلى الانفتاح الذي عرفته الجزائر على محيطها الخارجي بمعناه الواسع خاصة في المرحلة الممتدة من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، على ازدياد فرص التحاق المرأة بسوق العمل، ساعد على ذلك كلفة الحياة التي ما فتئت ترتفع. فالحياة المكلفة وتغير نظرة الرجل للمرأة العاملة وارتفاع نسبة النساء اللاتي يتخرجن من الجامعات والمعاهد مع صعود جيل جديد من النساء مصر على الاستقلال المالي متأثرا بالانفتاح وتطور وسائل الإعلام، عجل ولوج المرأة لسوق العمل وفي جميع المجالات حتى التي كانت حكرًا على الرجال كالأسلاك الأمنية. فعمل المرأة في أيامنا مسألة لا نقاش فيها.

من كان يصدق أنه سوف يأتي زمان في بلادنا تعد فيه المرأة التي تضمن أجر قار، من النساء المطلوبات للزواج، بتعبير سوسيولوجي تغيرت القيم وتغيرت المعايير التي يختار على أساسها مجتمع واسع من الرجال زوجة المستقبل أين يعد معيار المرتب من المعايير الأساسية في عصرنا. ولقد فهمت النساء هذه المعادلة وعمدت على تحقيق هذا المعيار. بلغة الأرقام قدرت عدد النساء العاملات في قطاع الوظيفة العمومية مثلا بأكثر من 600 ألف موظفة، ما يعادل نسبة 31.8% من العدد الإجمالي لموظفي القطاع، ويمثل عدد الموظفات منهن نسبة 88.7% مقابل 11.3% متعاقدات¹.

بالنظر إلى المعطيات أدناه، فإن المرأة الجزائرية تساهم في النشاط الاقتصادي بنسبة 17.6% ما يعادل مليون و900 ألف من العدد الإجمالي لليد العاملة في بلادنا. أين دعمت القوانين المختلفة التي منحت المرأة الحق في ممارسة العمل السياسي والاقتصادي ولوجها سوق العمل بجميع ميادينه بدليل الأرقام المعروضة في الجدولين أعلاه.

جدول يبين توزيع النساء الموظفات في قطاعات الوظيفة العمومية²

النسبة المئوية	عدد النساء	القطاعات
42%	257.097	التربية الوطنية
20%	117.513	الصحة العمومية
13%	76.690	الداخلية
8%	50.442	التعليم العالي
4%	15.589	المالية
2%	22.297	التكوين والتعليم المهنيين
11.3%	/	المتعاقدات
100%	600.000	المجموع

المصدر تصريح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للصحافة المكتوبة

1- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 2144، الصادرة بتاريخ 2013/03/07.
2- جريدة النهار اليومية الجزائرية، العدد 1958، الصادرة بتاريخ 2014/03/09.

جدول يبين توزيع النساء الموظفات في قطاعات أخرى¹

النسبة المئوية	عدد النساء	قطاعات أخرى
31.60%	/	النساء البرلمانيات
7.5%	124.574	النساء الممارسات للتجارة
5.1%	70640	النساء المسيريات للمؤسسات
41%	2064	النساء القضاة
8.62%	16.565	النساء الشرطيات

المصدر: تصريح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للصحافة المكتوبة

2- الأسرة:

أغلب البرامج والقوانين في عصرنا تشجع المرأة على التمرد على واجبها المنوط بها داخل المجتمع والذي يعد طبيعياً (في نظري على الأقل). فالأسرة باعتبارها آلية من آليات ضبط المجتمع، مهددة اليوم بالانسلاخ عن واجبها التقليدي، فسلطة الأب في تراجع، أين لم يعد يؤدي الدور المنوط به اجتماعياً من تربية وضبط ومراقبة، واقتصر دوره في توفير لقمة العيش والإيواء. أما المرأة فقد تمردت عن دورها التقليدي ما زرع عماد من أعمدة الأسرة فعمل المرأة وبقاتها ساعات طويلة خارج البيت جعلها غريبة عن أسرتها، فدور الحضانه لا يمكن أن تصلح ما سببه تصدع الأسرة. هذه الأسرة التي يتلخص دورها في توفير الدفاء الأسري أين ينشأ الفرد في إطارها مستبطناً للقيم الأسرية ومتمسكاً بالثقافة العامة (للمجتمع) التي تعد العائلة إحدى مصادرها الأساسية، إن لم تكن الدعامة الأهم.

3- تراجع قيم ومعايير:

لا يوجد إجماع حول تعريف شامل لمفهوم الثقافة بمعناها الواسع، إلا أن المختصين والذين يعد موضوع الثقافة من المواضيع المحورية في دراساتهم توصلوا إلى أن لها متغيرات مشتركة مثل القيم والمعايير والمعتقدات². أين يمكن تعريفها على أنها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والقواعد الأفكار غير المكتوبة التي يحملها الأفراد والتي توجه سلوكه. يمكن ملاحظة في عصرنا تراجع وتلاشي قيم لصالح قيم أخرى، فالقيم التي تركز العمل باعتباره تقديم شيء للآخرين والتي تقدس العمل وتعتبره أولوية الأولويات أين العمل مكان العمل يأتي قبل المتعة وقبل البيت، تراجعت باندثار الجيل الذي يحملها. فالجيل الذي يحمل هذه القيم والمعايير تراجع ليحل محله بالتدرج جيل صاعد أناني يتطلع إلى مكاسب مهنية مادية ومعنوية أكثر من مساهمته الفعلية. سقطت مع هذا الجيل أفكار تقليدية حول الإدارة ليحل محلها قيم جديدة. يتطلب التراجع في بعض القيم والمعايير خاصة في البيئة المهنية ضرورة تكيف المنظمات معها.

4- تسبب أنظمة التعليم بمراحلها:

عملت سياسات الحكومات المتتالية في بلادنا على تفضيل الإنتاج الكمي على حساب النوعية في الطورين الثانوي والتعليم العالي، أين سجلت الجزائر رقماً قياسياً على المستوى العربي على الأقل في عدد الجامعات والمراكز الجامعية عبر الوطن حيث يمكن إحصاء 40 جامعة/مركز جامعي بالتقريب، وهو رقم يعادل عدد ولايات البلاد. انجرت عن هذه السياسة الكمية أن باتت الجامعات مطيع تطيع الشهادات الجامعية لا غير، ما إن يلتحق الشاب بالجامعة حي تصبح قضية وقت ليتحصل على الشهادة، ما أنتج دفعات كاملة تحمل شهادات جامعية ولا تحمل معارف تعكس هذه الشهادات، فالتوجه الذي يعطي الطالب الأفضلية على حساب الفعل البيداغوجي، ويشجع الانتقال من سنة إلى أخرى دون مقياس الاستحقاق، سمح ولوج مستهلكي المخدرات والفاشلين ومحدودي التفكير الجامعة.

إن التقليد الأعمى لنظام التعليم التقليدي الفرنسي القديم (يعود إلى مرحلة نابليون) الذي يقلل من شأن التكوين المهني، هو الذي رسخ فكرة النجاح والمستقبل في الحصول على شهادة البكالوريا "وهي فكرة هدمت الاقتصاد الوطني، لأنها تقدم خيار التمهين

1 جريدة الخبر اليومية الجزائرية، نفس المرجع أعلاه.

2 أنتوني غدنز: علماً اجتماع، ترجمة. فيز الصياح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2005، ص280.

كخيار للراشدين من التلاميذ، أي الأقل نكاء... ومن الانعكاسات المباشرة للفكرة السالفة انتشار الجامعات في كل أنحاء الجزائر، ما أثقل في كل سنة إحصائيات البطالة بعشرات الآلاف من حاملي الشهادات الجامعية... الذين ينتظرون التوظيف في قطاع الوظيفة العمومي (حتى تكمل الدولة رعايتها لهذه الفئة بتوظيفها في مختلف القطاعات الحكومية)، في الوقت الذي تستورد فيه الجزائر اليد العاملة المهنية من الصين وغيرها من البلدان العربية¹.

يستقطب قطاع التعليم العالي بمزاياه كالعطل الطويلة وتوقيت العمل المناسب إذا ما قارناه بالدوام الإداري وطريقة التوظيف التي تستند إلى شهادات فقط، فئات من المجتمع لم تفكر يوماً امتحان التعليم العالي، ما أتاح الفرصة لانتساب فئات لهذا القطاع لا علاقة لها بأخلاقية هذه المهنة. كثيراً ما استقال موظفون كانوا يتقلدون مسؤوليات إدارية في قطاع الوظيفة العمومي للالتحاق بالتعليم العالي وقد تشكل النساء الأكثرية هنا. هذه الوضعية سمحت بولوج قاعات المحاضرات فئة كبيرة ممن أصبحوا محاضرين ومساعدين والذين لا يملكون الأدوات والوسائل والتقنيات الضرورية لهذه المهمة.

إن مقاييس ترقية الأساتذة الجامعيين من رتبة إلى رتبة أعلى في بلادنا ما يتيح ذلك من تحسن في الدخل الشهري، جعلاً لأساتذة يركضون وراء الشهادات التي يتطلبها ملف الترقيّة دون مراعاة النوعية. فمن بين معايير الحصول على رتبة الأستاذية مثل المشاركة في تأطير طلبة الماجستير والدكتوراه، ما فتح الباب لسباق الأساتذة نحو استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة لتأطيرهم ومناقشتهم في أقرب الآجال يحصل هذا على حساب نوعية الأعمال التي يقدمونها في مذكراتهم حتى أضحت مذكراتهم عبارة عن نقل لأعمال سبقت (copie coller) لقد تقطن هذا الجيل من الطلبة لهذا وياتوا لا يبذلون الجهد المطلوب لإنجاز مذكراتهم.

5- تبعية الجامعات للأنظمة الحاكمة:

من السمات المميزة للجامعات العربية والجزائرية بصفة خاصة، تبعية النظام الحاكم وعدم استقلاليتها (و هو شرط أساسي لكي تلعب الجامعة الدور المنوط منها في المجتمع: التنوير، النقد، تصحيح المغالطات، نشر المعرفة، تقديم التفسيرات الصحيحة...). وبسبب التقييد المفروض على الحريات تحولت الجامعة إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية، بدل التركيز على البحث والتعليم. فالتوجه العام للجامعة يحدده النظام القائم وليس إستراتيجية تعليمية واضحة. فمثلاً عمدت حكومات متتالية في الجزائر إلى الرفع بقرار سياسي من نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا (وهي شهادة تتيح الولوج إلى الجامعة) وبالتالي نسبة الوافدين على الجامعة دون مراعاة الفعل البيداغوجي ومعايير الكفاءة باعتبار هؤلاء سيشكلون إطارات المستقبل، فقد اختارت هذه الحكومات التوجه الكمي في قطاع التعليم العالي "وما أدراك ما هذا القطاع" على نوعية التعليم وجودته. إذ بات الإعلان عن عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة كل سنة أحد الوسائل السياسية التي تلجأ إليها الحكومات في الجزائر من أجل إرضاء الرأي العام وتخدير السلم الاجتماعي. فلقد اهترت وسائل التعليم في الجامعة وتجاوزها الزمن، واكتظت الصفوف بالطلاب وتباعدت الهوة بين الطالب والأستاذ. ضف إلى ذلك تدني الحالة الاجتماعية والمادية للأستاذ الجامعي إلى درجة لا تسمح له بالتفرغ للبحث والتعليم.

6- نظرة جديد للوظيفة:

كان الفرد دائماً تحت تصرف إملاءات الوظيفة، فباعتبار هذه الأخيرة مصدر الدخل الرئيس فإن الأفراد يضغون أنفسهم تحت تصرف وظائفهم. فالالتزامات الوظيفية تأتي قبل المصلحة الخاصة والعائلية وتكون في كثير من الأحيان على حساب هوايات الفرد ومتطلبات عائلته. لقد فرضت الوظيفة في كثير من الحالات علي منتسبيها أقلمت حياتهم الشخصية والعائلية مع متطلباتها، أين يمكن أن يقرر الفرد الانتقال من مسكنه الذي تعود عليه وأفراد عائلته، للسكن في محيط مكان عمله ليتمكن من الوصول في الوقت المحدد للدوام الرسمي.

عرفت أوروبا الألفية الثالثة صعود جيل من الشباب المتأثر بتقنيات الاتصال الحديثة والعولمة، يحمل أفكار رافضة للإملاءات التي تفرضها عليهم الوظيفة، بتعبير آخر لم يتقبلوا فكرة التبعية المطلقة لمتطلبات الوظيفة إلى درجة مسايرة حياتهم الاجتماعية مع الحياة المهنية، أين يفضلون الوظائف التي تسمح لهم في نفس الوقت ممارسة هواياتهم وحياتهم الشخصية. لقد أتاحت لهم تقنيات

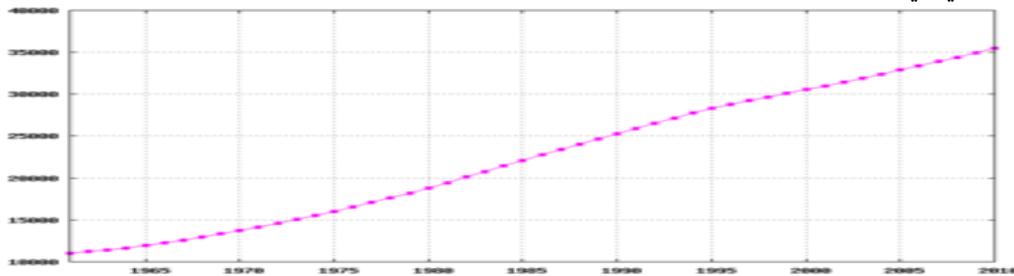
1 مقال للأستاذ أحمد تيسة، جريدة الخبر اليومية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2015/12/28.

الاتصال الحديثة هذه الرغبة، فالعمل عن بعد والتسويق عن بعد والعمل بدوام جزئي تشكل النظرة الحديثة للعمل على المنظمات أخذها بعين الجد عند رسم استراتيجياتها إذا ما أرادت استقطاب أكبر عدد من الكفاءات. فهذا الجيل ينظر إلى العمل بالدوام الكامل حالة احتجاز تكبح إمكانياتهم¹.

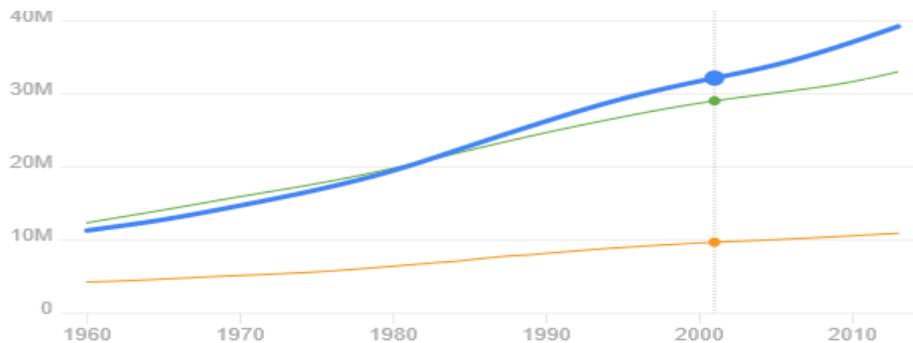
7- تشييب المجتمع:

عرفت المجتمعات العربية بصفة عامة خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين وإلى يومنا نمو ديموغرافيا متسارعا بفضل تحسن الرعاية الصحية والظروف الاقتصادية لعدد من الدول العربية. الجزائر من البلدان التي تعرف نمو ديموغرافيا كبيرا ساهم في تسريعه تحسن مداخل الجزائر من بيع النفط، حدث هذا الانفجار الديموغرافي بصفة خاصة ابتداء من بداية القرن الواحد والعشرين بفضل تحسن الوضع الأمني في البلد بعد سنوات من الأمن عاشتها الجزائر بالإضافة التي الارتفاع الكبير في مداخل الجزائر من العملة الصعبة المتأتي من تصدير النفط، الوضع الذي انعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ما شجع الأسر الجزائرية على الإنجاب. أين انتقل عدد الجزائريين من 25 مليون نسمة نهاية الثمانينات إلى 40.5 مليون نسمة سنة 2016²(انظر الجدول أدناه).

النمو السكاني في الجزائر



المصدر: سكان الجزائر/ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>



المصدر: سكان الجزائر/ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

أحدث هذا النمو السكاني تغير في التركيبة السكانية الجزائرية، فمالت الكفة لصالح فئة الشباب على حساب باقي الفئات، أين يشكل الشباب الأغلبية في المجتمع الجزائري، فهذا الأخير يعد مجتمع شاب بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني. تتجلى هذه الخاصية في الجزائر في مختلف مؤسسات المجتمع فالمؤسسات العمومية خاصة منها، تغلب على أفرادها فئة الشباب ما فتح الباب لنشوب صراع خفي بين جيلين، الجيل الذي سمحت له الظروف التي عاشها متابعة دراسات وتكوينات عليا والحصول على شهادات جامعية والجيل الذي لم تسمح له الظروف التي عاشها متابعة دراسات عليا، ولكنه يكتسب خبرات وتجارب. تدل كل المؤشرات الميدانية على تقلص دور هذه الفئة الأخيرة تدريجيا لصالح فئة الشباب المثقفين. هذه الفئة التي اعتمدت في تدعيم مكانتها داخل المؤسسات على المعرفة المتخصصة كان ينظر إليها من طرف الفئة الأخرى بأنها تنتم غالبا بالطابع السلبي،

ويفسوفون مجالها بأنه محدود بتخصصاتها وتفتقر إلى الخبرة الفنية الواقعية، عمدت إلى تأكيد ذاتها، وإثبات أن عملها جوهري، ومجاله أوسع من تخصصها¹. يبقى أنها تبقى إلى يومنا مبعدة عن تقلد المناصب الحساسة في البلد.

8- الشباب كمؤشر لقياس معدل الإجرام في المجتمع:

ينحصر مفهوم الإجرام في أغلب مجتمعات العالم في منظومة من الأعمال الجرمية مثل السرقة والسلب والاعتداء والاعتصاب وجرائم الشوارع والأرقة التي يعتقد أن مرتكبيها في أغلب الأحيان هم من الذكور الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية والكادحة، وكثيرا ما تركز وسائل الإعلام على ما تسميه الانحطاط الأخلاقي وانهيار القيم في أوساط الشباب مع التركيز على ممارسات معينة مثل تعاطي المخدرات والهروب من المدرسة والفوضى وأعمال النهب. كما أن بعض من يرون أنفسهم مسؤولين عن الأخلاق يعتبرون ذلك كله دليلا على الانحلال والتفكك الاجتماعي. ولا يعتبر الربط بين الشباب والجريمة أمرا جديدا بالنسبة إلى علم الاجتماع لأن أوضاع الشباب في المجتمعات الحديثة هي المؤشر الأساسي على مستويات الصحة والعافية والرفاه في المجتمع. فالمتتبع لظاهرة الإجرام يلاحظ أن معدل هذه الأخيرة يرتفع بشكل واضح في أوساط الشباب عما هو عليه في فئات عمرية أخرى، لاسيما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشر والخامسة والعشرون سنة، أي المرحلة التي يفترض أن يكونوا فيها قد أنهوا تعليمهم الثانوي. غير أن علم الاجتماع ينصح بأن لا تؤخذ كثيرا من أنماط السلوك الشائعة بين الشباب على أنها أعمال جرمية أو حتى جانحة، ولا يمكن بالتالي اعتبارها دليلا على الانحطاط الأخلاقي أو التفكك الاجتماعي، أو أساسا للمطالبة بتغيير أساليب التنشئة الاجتماعية خلال مرحلة الطفولة أو أساليب التربية والتعليم في مراحل لاحقة⁹.

9- انعكاس النظام السياسي والاقتصادي المتبني على مؤسسات الدولة:

لا شك أنّ للانتماء السياسي والتوجه الاقتصادي لدولة ما أثر على أسلوب نمط التسيير داخل الدولة، خاصة على مستوى المؤسسات الرسمية التي تمثل الدولة (الوزارات، المؤسسات العمومية الهيئات الحكومية...)، فتبني بعض الدول خاصة المتخلفة منها لاستراتيجيات تنظيمية معينة لم يكن مسألة صدفة أو قدر، فهي وليدة ظروف سياسية واقتصادية وإدارية محددة في الماضي والحاضر. وعليه، لابد من تغيير النمط الإداري بتغيير تلك الظروف وتأقلمه معها.

إنه من الخطأ التركيز على التحولات في مجالات النهج السياسي والاقتصادي دون مسايرة ذلك بتحديثات على مستوى أساليب التسيير الإداري، ومواكبة هذه الأخيرة للظروف السياسية السائدة في البلد (من انفتاح، ديمقراطية، توسيع الحريات، معارضة، مشاركة...) وإلا فإن النمط التنظيمي سوف ينعكس سلبا على الأفراد المنتمين إلى مؤسسة مغتربة على مجتمعها، بسبب عدم تأقلم الظروف السائدة في المجتمع (من انفتاح، مشاركة، ديمقراطية معارضة...) مع الظروف السائدة داخل المؤسسة. إنّ التباين بين عقليات الأفراد أعضاء التنظيم وبين طرق تسيير وتنظيم هؤلاء الأفراد داخل المؤسسات يؤدي حتما إلى نوع من الصراع داخل المنظمات. فالتساند داخل التنظيم وتساند هذا الأخير مع بيئته، وملائمة الظروف السائدة في الأنساق الفرعية المشكلة للتنظيمات للظروف السائدة في النسق الأكبر (المجتمع) أصبحت ضرورة على مختلف التنظيمات أن تضمن لها التحقيق إذا ما أرادت تحقيق وظائفها. مما جعل تدبير المؤسسة يتسم بتوفير حلول وإجابات للعقبات الداخلية والخارجية للتنظيم ناهيك عن فجائية البيئة ومصادفاتها له، جاء التأكيد أن التنظيم عبارة عن بناء يمثل التنظيم كنسق يضم سلسلة من المتغيرات ما يصيب أحدهما يلحق حتما بالآخر².

لابد على مختلف المؤسسات أن تسهم في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي يسعى التنظيم الأكبر (المجتمع) إلى تحقيقها، وهذا يفترض بدوره توافر قدر من الانسجام بين قيم ومبادئ التنظيم وقيم وسيماات المجتمع الذي يوجد فيه، حتى الوصول إلى حد المطابقة بين التنظيم والمجتمع، ما يسمح بزيادة واستيعاب أعضاء التنظيم لقواعده ومعاييرها. يتعلق الأمر هنا بمدى الانسجام والتطابق بين الأدوار التي يؤديها الفرد في التنظيم، والأدوار التي يقوم بها في الجماعات الخارجة عن نطاق التنظيم (المجتمع)³.

1 حلمي دريدش: الأنماط التنظيمية في الإدارات العمومية -دراسة ميدانية بوزارة المجاهدين- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ص75، 2012.

2 حلمي دريدش: مرجع سابق، ص 99.

3 أحمد ماهر: تطوير المنظمات-الدليل لاعلميل إعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير-الدار الجامعية، الإسكندرية، ص63، 2007.

10- انتشار العنف:

يتكون المجتمع من عدة مؤسسات تعمل على ضبط سلوك أفرادها من خلال تحكيم الجزاء والعقاب. إذ اتقاعستهذه المؤسسات المجتمعية عن أداء دورها داخل المجتمع يفتح هذا الباب أمام عامة المجتمع للدوس على القوانين التي تنظم المجتمع، بل يتعدى الأمر إلى إنكار القيم والمعايير السائد فيه والتي تشكل أحد المكونات الرئيسية لثقافة المجتمعات أين تسود شيئاً فشيئاً الفوضى بدل النظام وقانون الغاب بدل القانون المجتمعي، في هذه البيئة تنمو فئة من المجتمع تتخذ من العنف والقوة وسيلة أساسية لتلبية رغباتها، فالعنف يصبح عندهم وسيلة لتلبية احتياجاتهم التي لم يتمكنوا من تلبيتها بالطرق المتفق عليها بين أعضاء المجتمع ويصبح كذلك الوسيلة الوحيدة لديهم للتعبير عن التذمر من الأوضاع التي يعيشونها¹.

تتدخل في هذه الحالة الثقافات الفرعية لتلعب دوراً في تدعيم نسبة العنف في المجتمع، فإذا أخذنا المجتمع الجزائري كمثال لتوضيح هذا المنظور فيمكن القول هنا أن الجزائر عرفت خلال العقود الأخرين (العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرون) موجة نزوح نحو الولايات الكبرى منقطعة النظر، أين كان للعاصمة الحصة الأكبر من هذا النزوح لأسباب تتلخص في البحث عن الأمن الغائب في تلك الفترة من تاريخ الجزائر. النزوح جلب معه فيما جلب ثقافات فرعية، أين عملت بعض هذه الثقافات على تشجيع الأنشطة غير الشرعية، وسعى حاملي هذه الثقافات (الفرعية) على تحقيق احتياجاتهم بطرق وأساليب غير مشروعة، فالاختلاط الذي نتج عن النزوح السكاني كان من نتائجه نشر بعض الأفكار والحيل الحديثة (آنذاك) في الفعل الإجرامي وهو ما يفسر تنامي الجريمة والانحراف خلال السنوات الأخيرة في الجزائر (أنظر إحصائيات سنة 2013 أدناه).

جدول يبين عدد القضايا المسجلة من طرف مصالح الأمن المتعلقة بالمساس بالأشخاص لسنة 2013

نوع الجرائم الولايات	القتل		الضرب والجرح وفاة
	العمدى	غير العمدى	
العاصمة	3	3	2238
وهران	7	8	871
عنابة	3	0	659
قسنطينة	4	3	733

المصدر: من تقرير مصالح الشرطة القضائية الجزائرية 2013

11- السجن سلاح ذو حدين:

تطورت السجون لتحقيق أغراض عديدة من بينها حماية المجتمع وإصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم، غير أن التجربة أثبتت أن السجون لا تستطيع وحدها ردع الجريمة، كما أن ثمة شكوكا حول دورها الإصلاحى لأن كثيراً ممن يقضون عقوبة السجن يعودون لتكرار السلوك الجرمي ويعادون إلى السجن مرة أخرى. على المساجين أن يقبلوا ويعتادوا على بيئة جديدة مختلفة كل الاختلاف عما عاهدوه في الخارج، وقد ينمو فيهم شعور بالحقد على المواطنين والناس العاديين في المجتمع، أو يبدؤون بقبول العنف واعتباره أمراً عادياً، أو يبدأ تواصلهم وتفاعلهم مع مدانين آخرين يقيمون معهم في السجن، وربما يتصلون بعد مغادرتهم السجن بمجرمين عريقين آخرين ويكتسبون منهم مهارات لم يعرفوها من قبل، وليس من المستغرب في هذه الحالة أن ترتفع نسبة من يعودون إلى السجن مرة أخرى. تنقسم الآراء والتوجهات في أوساط المشتغلين والمهتمين والدارسين في العلوم الاجتماعية حول القضايا المتصلة بالسجن، حيث يرى فريق من المتشددين ضرورة زيادة عدد السجون باعتبارها إحدى الوسائل الأساسية لضبط السلوك، غير أن فريقاً آخر من دعاة الإصلاح القضائي والقانوني يطالبون بأن يستهدف النظام الجزائي زيادة الوعي لدى المدانين بالجرائم على الآثار التي تتركها أفعالهم، وذلك بإصدار أنواع أخرى من الأحكام عليهم. وقد بدأ في بعض المجتمعات تطبيق جانب من هذه الأحكام البديلة التي يعتقد بجدواها ونفعها للفرد والجماعة مثل إلزام المدان بأعمال خيرية أو الخدمة في مؤسسات المجتمع هذه التوجهات، تهدف بصورة عامة إلى تعميق وعي المجرمين بآثار جرائمهم على الآخرين وعليهم، بدلا من عزلهم عن

¹ أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص112.

المجتمع وعن النتائج التي تسفر عنها تصرفاتهم. غير أن الاتجاه العام مازال يعتبر السجن هو المؤسسة الرئيسية الرادعة للأنشطة الإجرامية في جميع المجتمعات¹.

12-الخلاصة:

لا يمكن تفسير تغافل الحكومات العربية عن التغيرات الجذرية التي تحدث في مجتمعاتهم خاصة على المستوى الاجتماعي. واضح أن الخطاب الذي توجهه الأنظمة العربية لمجتمعاتها بعيد كل البعد عن الواقع ودليل على الهوة الكبيرة التي تقف بين المجتمعات وحكوماتها، وهو من احد الأسباب الجوهرية التي تقف وراء الغضب المسجل باستمرار للشعوب العربية على أنظمتها إلى حد الثورات على الأنظمة فعدد من الأنظمة العربية حتى لا أقول جلها ما زالت تخاطب شعوبها بنفس لغة الستينات من القرن الماضي، جاهلاتا (جهل ناتج عن غياب الكفاءة) ما طرأ على شعوبها من زيادة الطموحات المادية والمعنوية وتشبيب المجتمع وما يميز هؤلاء الشباب من تطلع إلى مكاسب كبيرة وسريعة أكبر من مساهمتهم في الحياة العامة، بالإضافة إلى انتشار البطالة، انتشار العنف، تسبب أنظمة التعليم بمراحلها تراجع القيم الاجتماعية، تفكك الروابط الاجتماعية، تراجع ترتيب الفنون في أذهان العامة، عدم وجود وقت يمنحه الآباء لأبنائهم، اهتمام متزايد بالحوافز المادية والمعنوية، انتشار الأمراض، صراع بين الحضارات والأديان. كل هذه التحولات العميقة والمتواصلة في البيئة الاجتماعية تحتاج إلى دراسات اجتماعية عميقة تهدف إلى فهم المجتمع قبل تسطير أية سياسة. وتحتاج كذلك إلى تكيف المنظمات من خلال تطوير أنظمتها لتتماشى مع بيئتها.

المراجع

- 1- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 2144، الصادرة بتاريخ 2013/03/07.
- 2- جريدة النهار اليومية الجزائرية، العدد 1958، الصادرة بتاريخ 2014/03/09.
- 3- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، نفس المرجع أعلاه.
- 4- أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة د. فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2005، ص280.
- 5- مقال للأستاذ أحمد تيسة، جريدة الخبر اليومية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2015/12/28.
- 6- tv-arabic@dw.de
- 7- الموقع <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 8- حلمي دريدش: الأنماط التنظيمية في الإدارات العمومية-دراسة ميدانية لوزارة المجاهدين- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ص75، 2012.
- 9- أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص280.
- 10- حلمي دريدش: مرجع سابق، ص99.
- 11- أحمد ماهر: تطوير المنظمات-الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير-الدار الجامعية، الإسكندرية، ص63، 2007.
- 12- أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص112.
- 13- أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص210.

¹أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص210.